

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونسعى إليه ونستغفره، ونعود بالله من شرور أنفسنا
ومن سيئات أعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ...
﴿إِنَّمَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَمُوا أَنْقَوْا اللَّهُ حَقَّ نِقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَتَمُوا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿إِنَّمَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبِّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ تَنْفُسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاуَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]

﴿إِنَّمَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَمُوا أَنْقَوْا اللَّهُ وَقَوْلُوا قُلْ لَّا سَدِيدٌ أَصْلَحَ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيُغْرِي لَكُمْ ذَنْبَكُمْ وَمَنْ يُطِعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَرْزَانًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧١-٧٠].

أما بعد؛ فقد سطَّر التاريخ مقالات وحوادث تبيَّن موقف الخوارج من خالفهم من المسلمين وتظهر حقدُهم وعدائهم لمن عارضهم في بدعتهم وابتعد عن الدخول في زمرة .

وقد برزت تلك الأقوال والواقع العملي من الخوارج منذ زمن الصحابة ﷺ حيث كفروا بعضهم وقتلوا آخرين .

واستمرُّوا على نهجهم هذا بعد الصحابة ﷺ على مر القرون إلى زماننا الحاضر مصداقاً لقول النبي ﷺ فيهم: « يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان »^(١).

(١) رواه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: تعرج الملائكة والروح إليه . برقم ٧٤٣٢، ومسلم في كتاب الزكاة رقم ١٤٣ .

ولما كان موقفهم من خالفهم ذا أثر عملي يهم كل من لم يكن معهم، رأيت إفراده بالبحث، تجلية لهذا الموقف . وبيانا لفساده، وتحذيرا من سلوكه . وقد جعلت هذا البحث في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة .

وجاءت تسمية المباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: موقف الخوارج من الصحابة ﷺ .

المبحث الثاني: الرد على الخوارج في موقفهم من الصحابة ﷺ .

المبحث الثالث: موقف الخوارج من بقية المخالفين لهم .

المبحث الرابع: الرد على الخوارج في موقفهم من المخالفين لهم .

هذا وأسائل الله تعالى المهدية والسداد والتوفيق والرشاد .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



تَهِيد

لقد خاض الخوارج في حكم المخالفين لهم وذكروا ضمن ذلك تفريعات وتفصيلات كثيرة، وسأقتصر هنا على بعض جوانب هذا الموضوع مما أرى أنه يهم في بحث مثل هذه المسألة.

فالخوارج إجمالاً يرون البراءة من كل من خالفهم.

والبراءة عندهم تعني: البعض والشتم واللعن للفاسقين مطلقاً سواء كانوا مشركين أم كفار نعمة^(١).

ويدخل في كفر النعمة عندهم كل مصر على كبيرة، وكل من خالفهم في مذهبهم من أهل القبلة.

فكُل أولئك عند الخوارج تجب البراءة منهم، والتي من مقتضياتها خلع المسلم من الدين^(٢) وتحريم الاستفخار له.

والخوارج يرون أن على المكلف أن يعتقد البراءة المطلقة من جميع أهل معصية الله من الأولين والآخرين إن سُبُّهم وجنهم إلى يوم الدين^(٣).

وسأجعل الكلام عن موقف الخوارج من المخالفين لهم في أربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف الخوارج من الصحابة رض.

المبحث الثاني: الرد على الخوارج في موقفهم من الصحابة رض.

المبحث الثالث: موقف الخوارج من بقية المخالفين لهم.

المبحث الرابع: الرد على الخوارج في موقفهم من المخالفين لهم.

(١) انظر مشارق أنوار العقول ٢١٢/٢.

(٢) انظر مشارق أنوار العقول ٢١٧/٢.

(٣) انظر مشارق أنوار العقول ٢١٨/٢.

المبحث الأول:

موقف الخوارج من الصحابة رضي الله عنهم

لم تخالف كلمة الخوارج فيما وقفت عليه في تعظيم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وتوليهما والإقرار بخلافتهما^(١).

وأما عثمان بن عفان رضي الله عنه فإنه يتولونه في بداية خلافته، وبعضهم يحددها في السنوات الست الأولى من خلافته^(٢)، ثم يطعنون فيه بعد ذلك ويتهمنوه بأمور مكذوبة عليه أو محرفة ويررون الآثار في تكفيره والاستئثار بيوم قتله^(٣).

وأما علي بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه يتولونه إلى أن حكم، فلما رضي بإجراء التحكيم تبرؤ منه وكفروه، لأنه - عندهم - حكم بغير ما أنزل الله^(٤). فما زالوا يقاتلونه ويكيدون له حتى قتله عبد الرحمن بن ملجم^(٥) الخارجي، فمدحه

(١) انظر الفرق الإسلامية للقلهاتي ص ٢٧ - ٣٦، الموجز لأبي عمار ١٧٨/٢ - ١٨٣، مشارق أنوار العقول ٢٣٥/٢، مختصر تاريخ الأباية ص ١٤ - ١٦، منهاج السنة ٥١/٦.

(٢) انظر الفرق الإسلامية للقلهاتي ص ٣٧، الموجز لأبي عمار ١٨٨/٢ - ١٩٣.

(٣) انظر الفرق الإسلامية للقلهاتي ص ٣٧ - ٥٢، الإيمان الأوسط لشيخ الإسلام ابن تيمية ٤٨٢/٧ ضمن مجموع الفتاوى.

(٤) انظر الموجز ١٩٤/٢ - ١٩٩، الإيمان الأوسط لشيخ الإسلام ٤٨٢/٧ ضمن مجموع الفتاوى، منهاج السنة ٤/٣٩٠.

(٥) عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم الحميري ثم الكندي حليف بين جبلة من كنده، ثم المصري، أدرك الجاهلية وهاجر في خلافة عمر وكان من القراء شهد فتح مصر وسكنها، وكان من شيعة علي وشهد معه صفين ثم خرج عليه، وكان أحد ثلاثة الذين تعاهدوا على قتل علي ومعاوية وعمرو بن العاص، وقد تكفل ابن ملجم بقتل علي بن أبي =

عمران بن حطان الخارجي^(١) على ذلك بقوله:

يا ضربة من تقي ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا

أبي لأذكره حينا فأشببه أوفي البرية عند الله ميزانا^(٢)

وقد ذكر المبرد أن «عروة بن أدية»^(٣) - أول من سل سيفا من الخوارج و كان قد نجا من حرب النهروان - أبي به زياد^(٤) ومعه مولى له فسألته عن أبي بكر و عمر، فقال خيراً، ثم سأله فقال: ما تقول في أمير المؤمنين عثمان بن عفان وأبي تراب علي بن أبي طالب؟ فتولى عثمان ست سنين من خلافته، ثم شهد عليه بالكفر، و فعل في أمر علي مثل ذلك إلى أن حُكِّمَ، ثم شهد عليه بالكفر، ثم

= طالب^ﷺ فقتله ثم قتل بعد قتله أيام سنة ٤٠ هـ .

انظر ترجمته في البداية والنهاية ١٢/١١ - ٢٣ ، الاعلام للزر كلي ٣٣٩/٣ .

(١) عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي، كان أولاً من أهل السنة والجماعة فتزوج امرأة من الخوارج حسنة جميلة فأحبها وكان دميم الشكل فأراد أن يردها إلى السنة، فأبى، فارتدى معها إلى مذهبها، وكان من مشاهير شعراء الخوارج مات سنة ٨٤ هـ . انظر ترجمته في البداية والنهاية ١٢/٣٥٢ - ٣٥٣ ، سير أعلام النبلاء ٤/٢١٤ - ٢١٦ .

(٢) الكامل للمبرد ٣/٨٩٧ .

(٣) عروة بن أدية - وهي أمة - وهو عروة بن حذير من بنى ربيعة بن حنظلة، وهو أخو أبي بلال مرداس بن حذير، وهو أول من حُكِّمَ أي قال: أتحكمون في دين الله الرجال، وأول من سل سيفه لذلك وتبغه طوائف أطلق عليهم المحكمة، قتل أيام عبيد الله بن زياد سنة ٥٨ هـ .

انظر ترجمته في البداية والنهاية ١/٥٦١ - ٥٦٠ ، الاعلام ٤/٢٢٦ .

(٤) زياد بن أبيه واحتلّ في اسم أبيه فقيل عبيد وقيل أبو سفيان وينسب أحيانا إلى أمه فيقال ابن سمية، استلقيه معاوية بأنه أخوه، ليس له صحبة وكان من دهاء العرب والخطباء المصححاء عظيم السياسة والضبط لما يتولاه، وكان قد تولى لعلي ومعاوية ومات سنة ٥٣ هـ .

انظر ترجمته في البداية والنهاية ١١/٢٦٠ ، سير أعلام النبلاء ٣/٤٩٤ - ٤٩٧ .

مَوْقُفُ الْخَوَارِجِ مِنَ الْمُخَالِفِينَ لَهُمْ وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ - د. سُلَيْمَانُ بْنُ صَالِحِ الْغَصْنِ

سأله عن معاوية؟ فسبه سبا قبيحاً^(١).

ويطعن الخوارج في طلحة والزبير وعبد الله بن عباس وأبي موسى الأشعري ومعاوية وعمرو بن العاص وسائر أصحاب الجمل وصفين.

يقول الأشعري في المقالات:

«أجمعوا الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب ضوان الله عليه أن حكم»^(٢)، ويقول أيضاً: «والخوارج بأسرها يشتبون إماماً أبى بكر وعمر، وينكرون إماماً عثمان - رضوان الله عليهم - في وقت الأحداث التي نقم عليه من أجلها، ويقولون بإماماً علي قبل أن يحكم، وينكرون إمامته لما أجاب إلى التحكيم، ويکفرون معاوية وعمرو بن العاص، وأبا موسى الأشعري»^(٣).

ونقل البغدادي أن الذي يجمعهم القول بإكفار علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكام ومن رضي بالتحكيم وصواب الحكماء أو أحدهما^(٤).

ويقول الشهريستاني: «وينجتمعهم القول بالتبرير من عثمان وعلى رضي الله عنهما، ويقدمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك»^(٥).

وقال أيضاً: «وطعنوا في عثمان عليه السلام للأحداث التي عدوها عليه، وطعنوا في أصحاب الجمل وأصحاب صفين»^(٦) وقال: وأكفروا أمير المؤمنين

(١) الكامل للمرد ٣/٩٠٩ - ٩١٠، وانظر الملل والنحل ١/١١٨.

(٢) مقالات الإسلاميين ١/١٩٧.

(٣) مقالات الإسلاميين ١/٢٠٤.

(٤) انظر: الفرق بين الفرق ص ٧٣ - ٧٤، ٨١.

(٥) الملل والنحل ١/١١٥.

(٦) الملل والنحل ١/١١٧ وانظر المراجع نفسه ١/١٢١ - ١٢٠، واعتقاد فرق المسلمين =

عليها عليها السلام ^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن الخوارج أنهم « كفروا علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان ومن تولاهما ولعنوهم وسبوهם واستحلوا قتالهم » ^(٢).
والمقصود أن الخوارج يعدون من التواصب الذين ناصبوا كثيراً من صحابة
رسول الله العداء، ولم يعرفوا لهم حقهم ومكانتهم التي جعلتهم الله فيها .

= والمشركين ص ٥١.

(١) الملل والتخل ١١٥/١ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٥/٧٠ .

المبحث الثاني :

الرد على الخوارج في موقفهم من الصحابة ﷺ

تظافرت النصوص الشرعية في بيان فضل الصحابة ﷺ وتزكيتهم، ومن ذلك قول الله تعالى: «وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمَاهِرِينَ وَالْأَتْصَارِ وَالَّذِي أَبْتَعُوهُمْ يَأْخُذُوا إِيمَانَهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضَوْا عَنْهُ وَأَعْدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبْدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» [سورة التوبة آية ١٠٠].

وقال تعالى ﷺ: «مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشْدَاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحْمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رَكْعًا سَاجِدًا يَسْتَغْفِرُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرَضْوَانَهُ» الآية [سورة الفتح آية ٢٩] والآيات في هذا المعنى كثيرة.

كما جاءت أحاديث كثيرة في بيان فضلهم والتذكرة من سبهم ومن ذلك قول الرسول ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرِئَ بِهِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونُهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونُهُمْ»^(١). وفي حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أتفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم أو نصيفه»^(٢). فالواجب على المسلم أن يكف لسانه عن انتقاد أحد من الصحابة ﷺ وأن يظهر قلبه من أن يحمل شيئاً عليهم كما قال تعالى: «وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانَنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قَلْوبِنَا غُلَالَ الَّذِينَ آمَنُوا بِنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ» [سورة الحشر آية ١٠].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ردہ على الخوارج في هذه المسألة

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ برقم ٣٦٥١، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة برقم ٢٥٣٥

(٢) رواه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ برقم ٣٦٧٣، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة برقم ٢٥٤١.

«فهؤلاء النواصي الخوارج المارقون إذا قالوا: إن عثمان وعلي بن أبي طالب ومن معهما كانوا كفاراً مرتلدين فإن من حجة المسلمين عليهم ما تواتر من إيمان الصحابة، وما ثبت بالكتاب والسنّة الصحيحة من مدح الله تعالى لهم، وثناء الله عليهم، ورضاه عنهم، وإخباره بأنهم من أهل الجنة، ونحو ذلك من النصوص»^(١).

وذكر أنه لا يستطيع أن يرد على «هؤلاء النواصي إلاّ أهل السنّة والجماعة الذين يحبون السابقين الأولين كلهم ويولون لهم: أبو بكر وعمر وعثمان (وعلي)^(٢) وطلحة والزبير ونحوهم ثبت بالتواتر إيمانهم وهجرتهم وجهادهم، وثبت في القرآن ثناء الله عليهم والرضى عنهم، وثبت بالأحاديث الصحيحة ثناء النبي ﷺ خصوصاً وعموماً كقوله في الحديث المستفيض عنه: «لو كنت متخدنا من أهل الأرض خليلاً لاختذلت أباً بكر خليلاً»^(٣).

وقوله: «إنه قد كان في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي أحد فعمراً»^(٤).
وقوله عن عثمان: «ألاً أستحيي من تستحي منه الملائكة»^(٥).

وقوله لعلي: «لأعطيك الرأبة رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله يفتح الله على يديه»^(٦).

(١) مجموع الفتاوى٤/٤٦٨.

(٢) سقطت من المطبوع والسياق يقتضي إثباتها ولأن شيخ الإسلام ذكر بعد ذلك حدثنا في فضيلة كل واحد من الخلفاء الراشدين الأربع.

(٣) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة برقم ٢٣٨٣.

(٤) رواه بنحوه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ برقم ٣٦٨٩، ومسلم في فضائل الصحابة برقم ٢٩٨.

(٥) رواه مسلم في فضائل الصحابة برقم ٢٤٠١.

(٦) رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب فضل من أسلم على يديه رجل برقم ٣٠٠٩، ومسلم في فضائل الصحابة برقم ٢٤٠٦.

مَوْقُفُ الْخَوَارِجِ مِنَ الْمُخَالِفِينَ لَهُمْ وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ - د. سَلَيْمَانُ بْنُ صَالِحِ الْعُفْصُونِ

وقوله ﷺ: «لكل نبي حواريون وحواري الربي»^(١) وأمثال ذلك^(٢).

فالواجب سلامه الصدر لصحابه رسول الله ﷺ وحسن الظن بهم وكف اللسان عن الخوض فيما شجر بينهم، وأن نعتقد أنهم مجتهدون ونتذر لهم ونتولاهم كلهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «قد ثبت بالنصوص الصحيحة أن عثمان وعلياً، وطلحة والزبير، وعائشة من أهل الجنة، بل قد ثبت في الصحيح «أنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»^(٣).

وأبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان هم من الصحابة ولهم فضائل ومحاسن.

وما يحكى عنهم كثير منه كذب، والصدق منه إن كانوا فيه مجتهدين فالمجتهد إذا أصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر، وخطأه يغفر له، وإن قدر أن لهم ذنوباً فالذنوب لا توجب دخول النار مطلقاً، إلا إذا انتهت الأسباب المانعة من ذلك ومنها: التوبة، والاستغفار، والحسنات الماحية، والمسائب المكفرة وشفاعة النبي ﷺ.

وحينئذ فمن جزم في واحد من هؤلاء بأن له ذنبًا يدخل به النار قطعاً فهو كاذب مفتر، فإنه لو قال مالا علم له به لكان مبطلاً، فكيف إذا قال ما دلت الدلائل الكثيرة على نقيضه؟ فمن تكلم فيما شجر بيهم - وقد نهى الله عنه: من ذمهم أو النعصب لبعضهم بالباطل - فهو ظالم معتد^(٤).

(١) رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير بباب فضل الطليعة برقم ٢٨٤٦ ومسلم في كتاب فضائل الصحابة برقم ٢٤١٥.

(٢) جمجمة الفتاوى ٤/٤٦٩ باختصار.

(٣) انظر صحيح مسلم باب فضل الصحابة حديث رقم ٢٤٩٦.

(٤) جمجمة الفتاوى ٤/٤٣١ - ٤٣٢ باختصار.

المبحث الثالث:

موقف الخوارج من بقية المخالفين لهم

اتفقت كلمة الخوارج على البراءة من المخالفين لهم وتكفيرهم وبغضهم سواء كانوا مشركين أم عصاة كفاراً وإن كانوا اختلفوا في بعض تفاصيل الموقف منهم^(١)، ولعلي أتناول موقفهم من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: موقف الخوارج من المسلمين المخالفين لهم

أهل الكبار عند الخوارج كفار مخلدون في النار، إلا أن بعض الخوارج - كالازارقة - يجعلوهم كفار ملة خارجين عن الإسلام^(٢). وبعض الخوارج - وهو الأباضية يجعلوهم كفار نعمة المسلمين وربما أطلقوا عليهم منافقين^(٣). ونقل الأشعري عنهم قوله «إن الواجب أن يستبيوا من خالفهم في تزيل أو تأويل، فإن تاب وإلا قتل، كان ذلك الخلاف فيما يسع جهله أو فيما لا يسع جهله»^(٤).

ويقول أبو عماد الأباضي في الموجز: «كل متأول مخطيء في تأويله دائن بما هو عليه من الخطأ فهو بتأويله ذلك مافق كافر غير مشرك، مالم يكن راداً للنصوص منكراً للتنزيل، فإن قال - يعني قائل -رأيتم من زعم أن الله يرى يوم القيمة وتتأول قوله ﴿وجوه يمْدَن ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ [سورة القيمة آية

(١) انظر مشارق أنوار العقول ٢١٢/٢ .

(٢) انظر الملل والنحل ١١٥/١ ، ١٢٢ .

(٣) انظر مقالات الإسلاميين ١/١٨٤، ١٨٧، ١٨٩، الفرق بين الفرق ص ٨٣ - ٨٤، الملل والنحل ١/١٢١، الموجز ٢/٩٤ - ٩٥، مشارق أنوار العقول ٢/٣١٤، الأباضية دراسة مرکزة ص ٧٦ .

(٤) مقالات الإسلاميين ١/١٨٦ .

[٢٣] قيل له: نعم هذا متأول مخطيء في التأويل كاذب على الله في صفتة، وهو منافق كافر، غير مشرك من قبل تأويله لما ذكرت^(١).

وقد اختلف موقف الخوارج العملي من المخالفين لهم بحسب نظرهم اليهم فنجد نافع بن الأزرق زعيم الأزارقة يكفر من قعد عن القتال معه ومن لم يهاجر إليه، ولو كان على مذهبة^(٢).

كما أنه أباح قتل المخالفين له وأطفالهم ونسائهم^(٣)؛ بل استباح خفر الأمانة لأهل الشرك في نظره وهم المخالفون له^(٤).

ويفصل الأباضية من الخوارج في حكم المتأولين المخطئين على النحو التالي: «أن يدعوهם الإمام للدخول في دين الحق وولاية المسلمين والخروج من دين الضلال والبراءة من آئمة الضلال، فإن أجبوا إلى ذلك كان لهم ما للMuslimين وعليهم ما على المسلمين، وإن أبوا دعاهم إلى الإذعان لحكمه والتسليم له، فإن أذعنوا أجري فيهم حكم المسلمين وأخذ الزكوة من أغانيتهم ووضعها في فقرائهم، وإن امتنعوا من ذلك ناصبهم الحرب، ولا يحل منهم غير دمائهم، فلا تغنم أموالهم ولا تسبي ذراريهم، ولا يتبع مدبرهم، ولا يجهز على جريحهم إلا إذا كان لهم مأوى يأوون إليه أو فئة ينحازون إليها.. وتحل ذبائحهم ومناكحتهم ومواريثهم في السلم وال Herb، وحكم المتهكين - يعني العصاة أهل الكبائر - كحكم هؤلاء المستحلين في جميع ما مر إلا أنهم لا يدعون إلى براءة من آئمة الضلال فإنهم يدينون بها، ولا إلى ولاية أهل العدل فإنما معتقدهم»^(٥).

(١) الموجز ٢٠٣/٢ .

(٢) انظر مقالات الإسلاميين ١/١٦٩، الفرق بين الفرق ص ٨٣ - ٨٤، الملل ١٢١/١ .

(٣) انظر الفرق بين الفرق ص ٨٤، الملل ١٢١/١ .

(٤) انظر مقالات الإسلاميين ١/١٧٤ .

(٥) مشارق أنوار العقول ٢/٣١٣ - ٣١٤ .

فالأباضية يرون أن المصر على المعصية كالمشرك في أنه عدو الله تجب البراءة منه ويحرم الاستغفار له، إلا أنهم لم يجعلوه مثله في استحلال المال وسي الناري واتباع المدير والإجهاز على الجريح، كما أنهم لم يجعلوا ذبائحهم ولا مناكمتهم ومواريثهم^(١).

ومن الخوارج من يرى قتال من رضي بحكم السلطان - يعني الجائز - أو طعن في دين الخوارج أو صار دليلاً للسلطان كما تقوله الميمونية من الخوارج^(٢).

بل إن من الخوارج من كفر الرعية بكفر السلطان كما تقوله البيهسية^(٣).

وتكلم بعض الخوارج عن مجھول الحال لديهم من المسلمين في دار التقى فذكروا أنهم لا يتولونه ولا يتبرؤن منه بل يتوقفون في حاله^(٤).

كما أنها نجد من الخوارج من لم يعذر الجاهل بشيء من الدين كما أن منهم من كفر من واقع حراماً أو ترك واجباً ولو كان جاهلاً^(٥).

أما دار مخالفتهم من أهل الإسلام فإن من الخوارج من يجعلها دار كفر كالازارقة^(٦)، ومن الخوارج من يجعلها دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه معسكر بغي وكفر، كما تقوله الأباضية^(٧).

ويحسن هنا ذكر بعض المواقف العملية من تاريخ الخوارج والتي يظهر بها

(١) انظر الأباضية دراسة مركزة ص ٦٠ - ٦١ .

(٢) انظر الفرق بين الفرق ص ٩٦، الملل والنحل ١٢٩/١ .

(٣) انظر مقالات الإسلاميين ١، ١٩٤، الفرق بين الفرق ص ١٠٩ الملل والنحل ١٢٩/١ .

(٤) انظر مقالات الإسلاميين ١، ١٨٠، الملل والنحل ١٣٢/١، مشارق أنوار العقول ٢/٢٥٩ .

(٥) انظر مقالات الإسلاميين ١، ١٩٢/١، الملل والنحل ١٢٧/١ .

(٦) انظر الفرق بين الفرق ص ٨٤، منهاج السنة ٥/٢٤٣ .

(٧) انظر مقالات الإسلاميين ١، ٨٥، الفرق بين الفرق ص ١٠٦، الملل والنحل ١٣٤/١ .

الأباضية دراسة مركزة ص ٤٨ - ٤٩ .

حقدهم على أهل الإسلام من لا يبعونهم على ضلالتهم .

فمن الحوادث التي تبين شدتهم هذه موقفهم من عبد الله بن خباب بن الأرت حين قتلوا وجاريته . فقد روى الإمام أحمد بسنده عن رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم فارقهم، قال: دخلوا قرية، فخرج عبد الله بن خباب ذعوا يجر رداءه فقالوا: لم ترع؟ قال والله لقد رعتموني . قالوا: أنت عبد الله بن خباب صاحب رسول الله ﷺ قال نعم: قال: فهل سمعت من أبيك حديثاً يحدثه عن رسول الله ﷺ تحدثناه؟ قال: نعم: سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ أنه ذكر فتنة، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، قال: فإن أدركت ذاك، فكن عبد الله المقتول ... قال أيوب ولا أعلم إلا قال: ولا تكن عبد الله القاتل قالوا: أنت سمعت هذا من أبيك يحدثه عن رسول الله ﷺ قال نعم . قال: فقدموه على ضفة النهر، فضربوا عنقه فسال دمه كأنه شراك نعل ما يذقر^(١)، وبقرروا أم ولده عما في بطنه»^(٢) .

ويذكر الطبرى فى حوادث سنة ثمان وستين أن الخوارج: «شنوا الغارة على أهل المداين يقتلون الولدان والنساء والرجال ويicroون الحبالي ... فأقبلوا إلى ساباط فوضعوا أسيافهم في الناس، فقتلوا أم ولد لريبيعة بن ماجد، وقتلوا بُنَانَة ابنة أبي يزيد بن عاصم الأزدي، وكانت قد قرأت القرآن، وكانت من أهل الناس فلما غشوا بالسيوف قالت: ويحكم، هل سمعتم بأن الرجال كانوا يقتلون النساء، ويحكمون تقتلون من لا يبسط إليكم يداً، ولا يريد لكم ضراً، ولا يملك لنفسه نفعاً، أتقتلون من ينشأ في الخلية وهو في الخصم غير مبين، فقال بعضهم: اقتلوها وقال رجل منهم: لو أنكم تركتموها، فقال بعضهم: أعجبك

(١) ما يذقر: أي لم يتفرق أحراوه فيمترج به، ولكن مر فيه مجتمعًا متميزًا عنه . انظر حاشية المسند ٥٤٤/٣٤ ط ١ مؤسسة الرسالة .

(٢) رواه أحمد في مسنده ١١٠/٥ .

بهم يا عدو الله قد كفرت وافتنت، فانصرف الآخر عنهم وتركهم، فظننا أنه
فارقهم، وحملوا عليها فقتلواها ...^(١)

وذكر ابن الأثير أن الخوارج «أخذوا رجلا اسمه سماك بن يزيد ومعه بنت له فأخذوها ليقتلواها فقالت لهم: يا أهل الإسلام إن أبي مصاب فلا تقتلوه، وأما أنا فجارية، والله ما أتيت فاحشة قط، ولا آذيت جارة لي، ولا تطلعت ولا تشرفت قط، فلما أرادوا قتلها سقطت ميته فقطعوها بأسيافهم، وبقي سماك معهم حتى أشرفوا على الصراة فاستسلم أهل الكوفة، فناداهم اعبروا إليهم فإنهم قليل خبيث، فضربوا عنقه وصلبوه»^(٢).

فالخوارج كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية «كانوا مجتهدين في قتل كل مسلم لم يوافقهم، مستحلين للماء المسلمين وأموالهم وقتل أولادهم، مكفرین لهم، وكانوا متدينين بذلك لعظم جهلهم وبدعتهم المضلة»^(٣). فهم «يكفرون من خالفهم ويستحلون منه - لارتداده عندهم - مala يستحلون من الكافر الأصلي»^(٤).

وبهذا يظهر لنا فساد وخطورة مذهب الخوارج وموقفهم تجاه مخالفיהם حتى الأباضية منهم الذين حاولوا أن يموهوا على المسلمين ويوجهوهم أئم غير الخوارج تقية ومصانعة، فالأباضية وإن لم يجعلوا مرتكب الكبيرة والمتاول المخطيء - في نظرهم - مشركا، إلا أنهم لم يعدونه مؤمناً بل وسموه بالكفر والنفاق، وهم وإن أجروا عليه أحكم الإسلام الظاهرة، إلا أنهم نزعوا عنه عقد الولاء، وناصبوه العداوة والبراء، وحرموا الاستغفار له والترحم عليه، وأوجبوا له الخلود في النار .

(١) تاريخ الطبرى ٤٩٩/٣.

(٢) الكامل لابن الأثير ٣٩٠/٣٩١-٣٩١، وانظر تاريخ الطبرى ٥٠٠/٣ .

(٣) منهاج السنة ٢٤٨/٥ .

(٤) مجموع الفتاوى ٣٥٥/٣ .

وهكذا نجد جميع الخوارج يعتبرون من خالفهم أو ارتكب كبيرة ويعادونه ولا يرون له أي حق في الولاية الإمامية، بل يجعلونه مثل غيره من أعداء الله المشركين .

المطلب الثاني: موقف الخوارج من غير المسلمين

أما موقف الخوارج من غير المسلمين من أهل الكتاب والمشركين فلم ينطرب إليه كتاب المقالات إلا قليلاً .

وربما يعود ذلك إلى أن نظرة الخوارج - في الجملة - لا تختلف كثيراً تجاه من خالفهم سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين، لأن الجميع عندهم كفار، إلا ما رأيناه من موقف الأباضية الذين يفرقون في المعاملة بين المسلمين من مخالفتهم وغير المسلمين فلا يرون غنىمة مال المخالف لهم من المسلمين، ولا سي ذريته، ولا الإجهاز عليه إذا جرح، ولا اتباعه إذا أدب، بينما يفصلون في أحكام غير المسلمين، حيث إنهم يرون أخذ الجزية من أهل الكتاب كما يرون حل ذبائحهم ونسائهم، أما غير أهل الكتاب من المشركين فلا يقبل منهم صلح ولا جزية، ولا تحل ذبائحهم ولا نساؤهم، بل تسبي ذراريهم وتؤخذ أموالهم في الحرب^(١).

ولعل مما يضاف أيضاً إلى أسباب ندرة تخصيص الكلام من كتاب المقالات عن موقف الخوارج من المخالفين لهم من غير المسلمين، أن تاريخ الخوارج لم يشهد مواجهات بارزة بين الخوارج وغير المسلمين بل كانت جل حروفهم وقتالهم لأهل الإسلام، وهذا مصدق ما جاء عن النبي ﷺ في وصف الخوارج بأنهم: «يقتلون أهل الإسلام ويذبحون أهل الأوثان»^(٢).

(١) انظر تفاصيل هذه الأحكام في الموجز ١٣٨ / ٢ - ١٣٩ ، مشارق أنوار العقول ٣١٨ / ٢ - ٣٢٨ . ويرى نجدة بن عامر الخارجي حل دماء أهل العهد والذمة وأموالهم حال التقى، وحكم بالبراءة من حرمها . الملل والنحل ١ / ١٢٤ .

(٢) رواه البخاري في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى «تخرج الملائكة والروح إليه» برقم =

وقد جاء عنهم عدة حوادث تظهر تساقحهم مع غير المسلمين في مقابل شدتهم على عباد الله المؤمنين الذين يخالفونهم في معتقدهم، فمن ذلك ما جاء في تاريخ الطبرى:

أن علي بن أبي طالب رض جاءه كتاب فيه أن الخوارج عرضوا لأحد المسلمين فقالوا له: أصلم أنت أم كافر؟ فقال: بل أنا مسلم، قالوا: فما قولك في علي؟ قال: أقول فيه خيراً ... فقالوا له كفرت يا عدو الله ثم حملت عليه عصابة منهم فقطعواه، ووجدوا معه رجالاً من أهل الذمة فقالوا: ما أنت؟ قال: رجل من أهل الذمة، قالوا: أما هذا فلا سبيل عليه.

فأجاب علي رض صاحب الكتاب بقوله: «أما بعد، فقد فهمت ما ذكرت من العصابة التي مرت بك فقتلت البر المسلم وأمن عندهم المخالف الكافر، وإن أولئك قوم استهواهم الشيطان فضلوا وكانوا كالذين حسبوا ألا تكون فتنه فعموا وصموا فأسمع به وأبصر يوم تخبر أعمالهم...»^(١).

ومن عجائبهم في ذلك ما ذكره المبرد في الكامل قال: «وحدثت أن واصل بن عطاء^(٢) أبا حذيفة أقبل في رفقة فأحسوا الخوارج، فقال واصل لأهل الرفة: إن هذا ليس من شأنكم، فاعتزلوا ودعوني وإياهم، وكانوا قد أشرفوا على العطب، فقالوا له: شأنك فخرج إليهم، فقالوا: ما أنت وأصحابك؟ قال: مشركون مستجيرون، ليسمعوا كلام الله، ويعرفوا حدوده، فقالوا: قد

= ٧٤٣٢، ومسلم في كتاب الزكاة رقم ١٤٣.

(١) تاريخ الطبرى ١٣٩/٣ - ١٤٠.

(٢) واصل بن عطاء المحرمي مولاه المصري، الغزال، أبو حذيفة كان يليغاً مفوهاً، طرد الحسن المصري من حلته لما قال إن مرتکب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، توفي سنة ١٣١ هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٥/٤٦٤، لسان الميزان ٦/٢١٤-٢١٥.

أَجْرَنَاكُمْ، قَالَ: فَعَلِمُونَا فَجَعَلُوا يَعْلَمُونَهُ أَحْكَامَهُمْ، وَجَعَلَ يَقُولُ: قَدْ قَبَلْتَ أَنَا وَمَنْ مَعِي، قَالُوا: فَامْضُوا مَصَاحِبِي، فَإِنَّكُمْ إِخْوَانُنَا، قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَكُمْ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكُمْ فَأُنْجِرُهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَلْبَغَهُ مَا مَأْمَنَهُ﴾ [التوبه: ٦] فَأَبْلَغُونَا مَأْمَنَتَا، فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ قَالُوا: ذَاكُ لَكُمْ، فَسَارُوا بِأَجْعَهُمْ حَتَّىٰ بَلَغُوهُمُ الْمَأْمَنَ﴾^(١).

المبحث الرابع :

الرد على الخوارج في موقفهم من المخالفين لهم

يمكن إيجاز الرد على الخوارج في موقفهم من المخالفين لهم من خلال المسائل التالية:

١ - وجوب تولي المؤمنين عموماً
إن الواجب تولي المسلمين عموماً، ومراعاة حق الأخوة الإيمانية في كل واحد منهم وإن وجد فيه معصية أو بدعة لا تخرجه من الدين، فقد قال الله تعالى
﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أُولَئِكَ بَعْضٌ﴾ [سورة التوبه آية ٧١].
وسئى الله تعالى الطائفيين المقاتلين مؤمنين على أن أحدهما باغية كما قال تعالى
﴿وَإِنْ طَائِشَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ الآية [سورة الحجرات آية ٩] ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُؤْمِنَاتِ إِنْ هُوَ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ﴾ [سورة الحجرات آية ١٠] وجعل الله تعالى القاتل أخي لولي المقتول فقال: ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخْيَهُ شَيْءٌ﴾ [سورة البقرة آية ١٧٨]. وقال رسول الله ﷺ «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه»^(٢).

(١) الكامل للمرد (٣/٨٩٢-٨٩١).

(٢) رواه البخاري في كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه برقم = ٢٤٤٢.

فلا يصح نزع الولاية وتجريد البراءة بمجرد المعصية والمخالفة الظاهرة التي لا تخرج صاحبها عن التوحيد ولا توقعه في الشرك .

نعم إن من ارتكب معصية فإنه يعاقب ويعادى بحسب ما عنده من المعصية والفجور والمخالفة ولكنه أيضاً يوالي بحسب ما عنده من الإيمان والتقوى والخير . فلا يظلم ولا يخذل بل يناصر بالمعروف ويترحم عليه ويستغفر له .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله: «إن كل من لم يعلم أنه كافر في الباطن جازت الصلاة عليه والاستغفار له، وإن كانت فيه بدعة وإن كان له ذنوب»^(١)؛ وقال رحمة الله: «وكل من لم يعلم منه النفاق وهو مسلم يجوز الاستغفار له والصلاحة عليه، بل يشرع ذلك ويؤمر به كما قال تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكُ وَلِمَؤْسِنِ وَلِمَؤْمِنَاتِ﴾ [سورة محمد آية ١٩] وكل من أظهر الكبائر فإنه توسيع عقوبته بال مجرر وغيره»^(٢) .

٢- تحريم استباحة دماء المسلمين وأموالهم

إن استباحة أكثر الخوارج دماء وأموال من خالفهم من أعظم البغي والعدوان، فلا يصح استباحة دم ومال كل مخالف مطلقاً، لأنه ليست كل مخالفة توجب ذلك، ثم إن المخالف قد يكون مصيباً، وقد يكون مجتهداً مخطئاً متأولاً يدرأ عنه ذلك تكفيره وقتاله . وقد قال رسول الله ﷺ «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام»^(٣) . وقال ﷺ «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بآحدى ثلاث النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه

= مسلم في كتاب البر والصلة برقم ٢٥٨٠ .

(١) الإيمان ضمن مجموع الفتاوى ٧/٢١٧، وانظر منهاج السنة ٥/٢٣٥ - ٢٤١ .

(٢) مجموع الفتاوى ٢٤/٢٨٦ - ٢٨٧ .

(٣) رواه البخاري في كتاب العلم بباب ليبلغ العلم الشاهد الغائب برقم ١٠٥، ومسلم في كتاب القسامية والمارين برقم ١٦٧٩ .

فكيف تستباح دماء المسلمين وأموالهم بما لم يأذن به الشرع، بل كيف تستباح بمجرد مخالفة أهواء ومقالات مبتدعة ليس لها سند من كتاب الله، ولا سنة رسوله ز، ولا عمل أحد من صالح سلف هذه الأمة. ثم إن في انتهاج الخوارج هذا المنهج تجاه أي مخالف لهم فيه نوع من الاغترار بالرأي، وادعاء العصمة في الفهم، واحتكار الحق في شرذمة لم يشهد لها التاريخ بعائق يعذر بها، بل على العكس من ذلك، وحسبك أن تنظر إلى موقفهم من صحابة رسول الله ز، وتکفيرهم لكثير منهم، وقتلهم لعثمان وعلى رضي الله عنهمـ.

واستمع إلى أحد الخواج الأباضية حيث يصف مذهبهم بأنه «هو الحق عند الله وهو دين الإسلام، ومن مات مستقيماً عليه فهو مسلم عند الله، ومن شك فيه فليس على شيء منه، ومن مات على خلافه أو مات على كبيرة موبقة فهو عند الله من أهل النار»^(٢).

ويقول أباضي آخر: «الحق ما نحن عليه، والباطل ما عليه خصومنا»^(٣). بل قال أحد زعمائهم «إني لأقسم بالله قسم من بر في يمينه فلا حنت، أن من مات على الدين الأباضي الصحيح ... إنه من السعداء ومن أهل الجنة مع الأنبياء والأولياء، وإن مات على خلافه فليس له في الآخرة إلا النار وبئس المصير»^(٤).

(١) رواه البخاري في كتاب الدييات، باب قول الله تعالى ﴿... أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ برقم ٦٨٧٨، ومسلم في كتاب القسامه والمخاربين برقم ١٦٧٦.

(٢) رسالة في فرق الأباضية ص ١٣ عن الخوارج للدكتور غالب عواجي ص ٥٠٥، والقائل هو المارغبني الأباضي .

(٣) الحجة في بيان الحجة للعزيزابي ص ٣٧ عن الخوارج للدكتور غالب عواجي ص ٥٠٦ .

(٤) الدليل لأهل العقول للورجلاني ص ١٧٢ عن الخوارج للدكتور غالب عواجي ص ٥٠٧ والقائل هو حافظ الخروصي .

٣- ضلال الخوارج في تكفيرهم الرعية بکفر السلطان وجعل دار مخالفتهم دار کفر

إن قول من قال من الخوارج بأن الرعية تکفر بکفر السلطان، مصادم لقول الله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وز أخري ﴾ [سورة فاطر آية ١٨] فما ذنب الرعية المغلوب على أمرها حتى تحمل ذنب المسلط عليها، وهل يطبق الخوارج هذا المبدأ على أنفسهم وإخواهم عبر التاريخ الذين كانوا رعايا لسلطين يرون أنهم کفار؟ وهل هذا القول إلا من اتباع الهوى والحكم بغير ما أنزل الله؟
وأما جعل كثير من الخوارج دار مخالفتهم دار کفر، فإن هذا له علاقة بمسألة تکفيرهم المخالف لهم، واستحلالهم دمه وماله فيقال في الرد عليهم:
كيف يستسيغ المسلم أن يجعل بلاد المسلمين التي تظهر فيها شعائر الإسلام كبلاد اليهود والمصارى والمرشكين؟.

وقد جعل النبي ﷺ رفع الأذان، ووجود المساجد في بلد شعاراً لإسلام أهله ومن انما من قتلهم كما في الحديث الذي رواه عاصم المزني ^{رحمه الله} قال: «بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فقال: إذا رأيتم مسجداً أو سمعتم مؤذنا فلا تقتلوا أحداً»^(١).
إن جعل الخوارج بلاد الإسلام دار کفر مجرد مخالفتهم لآرائهم دليل على غلوتهم وإعجابهم بأهوائهم .

٤- الرد على الخوارج في موقفهم من مجھول الحال .

أما توقف الخوارج عن موالة مجھول الحال لديهم من المسلمين فهو من تنطعهم وسوء ظنهم في غيرهم، وذلك راجع إلى مذهبهم في تکفير من خالفهم، ومن کفر فلا ولایة له، فهم لا يكتفون بما جعله الشارع أمارة على الإسلام

(١) رواه أبو داود في كتاب الجهاد باب في دعاء المرشكين رقم ٢٦٣٣، ٤٣/٣ والترمذی في السیر الباب الثاني برقم ٥٣/٣ وقال: هذا حديث حسن غريب .

وهو النطق بالشهادتين كما قال رسول الله ﷺ « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله »^(١) الحديث فمجهول الحال عندهم ولو قال لهم إنه مسلم فإنهم لا يتولونه حتى يستيقنوا من دخوله في دينهم، ولا شك أن هذا مخالف لقوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبِعُوهُمْ وَلَا تَقُولُوا مِنْ أَقْرَبِ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتُ مُؤْمِنًا تَبَعُونَ عَرْضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا » [سورة النساء آية ٩٤].

والواجب حسنظن المسلمين، وحمل حاكمهم على الخبر وتوليهم مطلقا حتى يظهر من الواحد منهم ما يخالف هذا الأصل من أقوال وأفعال تحمل مع الولاية عداوة ومع الحب بغضاً، وذلك إذا وجدت فيه مخالفة لا تخرج من الإسلام ولا تتفى الولاية مطلقاً.

٥ - الرد على الخوارج في تكفيرهم الجاهل بشيء من الدين
تكفير بعض الخوارج من واقع محظما أو ترك واجباً جاهلاً مخالف للنصوص الشرعية الصريحة في العذر بالجهل ومن ذلك قوله تعالى « وما كان معدين حتى نبعث رسولاً » [الاسراء آية ١٥] وقوله تعالى « كلما ألقى فيها فوج سألهم خزتها ألم يأتكم نذير قالوا بل قد جاءنا نذير فكذبنا » الآية [سورة الملك آية ٨-٩] وهي صريحة بأن من لم يبلغه علم الرسالة فإنه لا يعذب، ومن أدلة العفو عن الجاهل ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « كان رجل يسرف على نفسه فلما حضره الموت قال لبنيه: إذا أنا مت فأحرقوني ثم اطحئوني، ثم ذروني في الريح، فوالله لئن قدر الله علي ليعدبني عذاباً ما عذبه أحداً، فلما مات فعل به ذلك، فأمر الله الأرض فقال: اجمعي ما فيك منه، ففعلت، فإذا هو قائم، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يارب خشيتك حلتني، فغفر له »^(٢).

(١) رواه البخاري في كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة برقم ١٣٩٩، ومسلم في كتاب الإيمان برقم ٢٠.

(٢) رواه البخاري في كتاب الأنبياء، باب ٥٤ برقم ٣٤٨١، ومسلم في كتاب التوبة برقم =

يقول شيخ الإسلام بن تيمية على هذا الحديث: «فهذا الرجل كان قد وقع له الشك والجهل في قدرة الله تعالى على إعادة ابن آدم بعدما أحرق وذرى، وعلى أنه يعيد الميت ويحيشه إذا فعل به ذلك وهذا أصلان عظيمان: أحدهما: متعلق بالله تعالى، وهو الإيمان بأنه على كل شيء قادر . والثاني: متعلق باليوم الآخر، وهو الإيمان بأن الله يعيد هذا الميت ويجزيه على أعماله، ومع هذا فلما كان مؤمناً بالله في الجملة، وبالاليوم الآخر في الجملة، وهو أن الله يشيب ويعاقب بعد الموت، وقد عمل عملاً صالحاً - وهو خوفه من الله أن يعاقبه على ذنبه، غفر الله له بما كان منه من الإيمان بالله، واليوم الآخر والعمل الصالح»^(١).

فالجهل يدراً التكفير كما أنه يدراً الإثم والعقوبة على المعصية .

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «(و)هذا من أنت شيناً من المحرمات التي لم يعلم تحريرها لقرب عهده بالإسلام، أو لكونه نشأ بمكان جهل لم يقم عليه الحد، وهذا لم يعاقب النبي ﷺ من أكل من أصحابه حتى يتبيّن له الخطأ الأبيض من الخطأ الأسود، لأنهم أخطأوا في التأويل ...»^(٢).

وبهذا يتبيّن لنا بطلان تكثير بعض الخوارج من واقع محارماً أو ترك واجباً جاهلاً بل الحق أنه لا يصح إطلاق القول بتکفير كل من واقع أي محروم أو ترك أي واجب ولو كان عالماً، لأن من المحرمات ما لا يکفر مرتكبه، فمن أكل الربا مثلاً عالماً بتحريره فلا يجوز تکفيره ما دام أنه لم يستحله، نعم يفسق بفعله ذلك ويستحق من الله العقاب الأليم، ولكن التکفير له شأن آخر لا يصح وصف الشخص به إلا إذا واقع ما ينقض توحيده ويزيل إيمانه بضوابط وشروط

= ٢٧٥٦ .

(١) مجموع الفتاوى ٤٩١/١٢ .

(٢) منهاج السنة ٨٨/٩ - ٨٩ .

مَوْقُفُ الْخَوَارِجِ مِنَ الْمُخَالِفِينَ لَهُمْ وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ - دَسْلَيْمَانُ بْنُ صَالِحِ الْعُصْنِ

معلومة، أما المعاصي التي دون الشرك والكفر الأكبر فلا يكفر من غشاها مالم يستحلها . ولو كان كل من واقع أي محروم كافراً خارجاً من الملة للزرم إقامة الحد عليه - حد الردة - ولبطلت الحدود والتي هي دون ذلك كقطع يد السارق، وجلد الزاني غير المحسن وجلد القاذف ونحو ذلك . ولما كان الأمر خلاف ذلك دل على عدم كفر مرتكب الكبيرة، بل هو في دائرة الإسلام له ما لل المسلمين وعليه ما على المسلمين .



الخاتمة

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن
والآء... وبعد،

فقد تبين لنا من خلال هذا البحث موقف الخوارج من الصحابة رض
والذي يبرز في سبهم لكثير من الصحابة رض والطعن فيهم واستحلال قتالهم .
وتبيّن لنا بطلان هذا الموقف وضلاله من خلال النصوص الشرعية المبينة لفضائل
الصحابة رض ومكانتهم وتحريم سبهم وانتقادهم، فضلاً عن تكفيرهم وقتالهم.
كما أظهر البحث موقف الخوارج من ارتكب كبيرة، ومن خالفهم من
غير الصحابة رض من أهل الإسلام على مر الأعوام، وأنهم يتبرؤون منهم ويررون
كفرهم ويعتقدون بغضهم، ومنهم من يرى قتل من خالفهم بل قتل نساء من
خالفهم وأطفاله .

كما أشار البحث - في مقابل هذه الصرامة في موقفهم من المحالفين لهم
من أهل الإسلام - إلى تسامحهم مع بعض الكفار من أهل الكتاب والمرجعيين
مصداقاً لقول النبي ﷺ « يقتلون أهل الإسلام ويذبحون أهل الأوثان » .

وتبيّن من خلال البحث فساد منهج الخوارج وضلالهم في موقفهم من
خالفهم من أهل القبلة المتمثل في تكفيرهم، واستحلال دمائهم .
هذا وأسائل الله تعالى أن يهدي ضال المسلمين وأن يوحد صفوفهم ويجمع
كلماتهم على الحق المبين وأن يعز دينه ويعلي كلمته وينخلع أعداءه، إنه على كل
شيء قادر وبالإجابة جدير .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

فهرس المصادر والمراجع

١. الأياضية . دراسة مركبة في أصولهم التاريخية، علي يحيى معمر، الطبعة الثانية ١٤٠٧ ، الناشر مكتبة وهبة، القاهرة .
٢. اعتقاد فرق المسلمين والشركين، فخر الدين الرازي، تحقيق علي سامي الشار، دار الكتب العلمية.
٣. الاعلام لغير الدين الزركلي، دار العلم للملاتين، الطبعة العاشرة، ١٩٩٢ م
٤. الإيمان الأوسط، شيخ الاسلام ابن تيمية، مطبوع ضمن مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى، الرياض، ١٣٨١ هـ
٥. البداية والنهاية للحافظ أبي الفداء بن كثير، تحقيق د. عبد الله التركي، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، دار هجر .
٦. تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر بن جرير الطري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١١ .
٧. الخوارج، تاريخهم وآراؤهم الاعقادية، د. غالب عواجي، الطبعة الأولى ١٤١٨ . مكتبة السنة بدمشق .
٨. السنن لأبي داود، نشر دار السلام، الطبعة الثانية ١٤٢١ .
٩. السنن للإمام الرمذاني، نشر دار السلام، الطبعة الثانية ١٤٢١ .
١٠. سير أعلام البلااء للحافظ محمد بن أحمد الذبيحي، أشرف على تحقيقه شعب الأندازوط، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ، مؤسسة الرسالة بيروت .
١١. صحيح الإمام البخاري، نشر دار السلام، الطبعة الثانية ١٤٢١ .
١٢. صحيح الإمام مسلم، نشر دار السلام، الطبعة الثانية ١٤٢١ .
١٣. الفرق الإسلامية من خلال الكشف والبيان، محمد القلهاني، تحقيق محمد بن عبد الجليل، سلسلة الدراسات الإسلامية، تونس ١٩٨٤ .
١٤. الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت .
١٥. الكامل في التاريخ، علي بن محمد بن الأثير، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت .
١٦. الكامل في اللغة والأدب وال نحو والتصريف للمبرد، تحقيق د. ذكي مبارك الطبعة الأولى ١٣٥٥ هـ

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

١٧. لسان الميزان للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الطبعة الثانية، ١٣٩٠ هـ، الناشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت
١٨. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى، ١٣٨١ هـ، الرياض .
١٩. مختصر تاريخ الأياضية، أبو الريبع سليمان الباروبي، الطبعة الثانية، نشر دار الاستقامة، تونس .
٢٠. مشارق أنوار العقول، عبد الحميد حيد السالمي، تحقيق عبد الرحمن عميرة، تعليق أحمد الحلبي، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .
٢١. مقالات الإسلاميين واختلاف المسلمين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ، نشر مكتبة الهلة المصرية بالقاهرة .
٢٢. الملل والصلح، محمد بن عبد الكريم الشهريستاني، تحقيق محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت .
٢٣. منهاج السنة النبوية، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
٢٤. الموجز، أبو عمار عبد الكافي الأياضي، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .



فهرس الموضوعات

٣٥٩	المقدمة
٣٦١	تهيد
٣٦٢	المبحث الأول: موقف الخوارج من الصحابة
٣٦٦	المبحث الثاني : الرد على الخوارج في موقفهم من الصحابة
٣٦٩	المبحث الثالث: موقف الخوارج من بقية المخالفين لهم
٣٦٩	المطلب الأول: موقف الخوارج من المسلمين المخالفين لهم
٣٧٤	المطلب الثاني: موقف الخوارج من غير المسلمين
٣٧٦	المبحث الرابع : الرد على الخوارج في موقفهم من المخالفين لهم
٣٨٣	الخاتمة
٣٨٤	فهرس المصادر والمراجع
٣٨٦	فهرس الموضوعات

